المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية – جامعـة سيدي بلـعباس
ISNN : 2170-0060 EISSN : 2602-523X
المجلـد 13 -- العدد 02 -- ديسمبر 2021 ص 317 - 343

الجامعة الجزائرية والنخبة الأكاديمية فضاء منتج للتفاعلات السياسية والاجتماعية

The Algerian University and the Academic Elite are a Productive Space for Political and Social Interactions

د. بن حوى مصطفى Dr. Benhaoua Mostapha mostaphabenhaoua@gmail.com	علم الاجتماع السياسي	جامعة وهران 2 محمد بن أحمد- الجزائر
د. مقدم أحلام صارة Dr. Mokaddem Ahlem Sara ahlemsara.as@gmail.com	علم الاجتماع السياسي	جامعة وهران 2 محمد بن أحمد- الجزائر

DOI :

الإرسال: 2021/05/04 **القبول**: 2021/12/10 **النشر**: 2021/12/27

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة الموجودة بين الجامعة والنخبة الأكاديمية، وذلك من خلال توضيح دورهما في المجتمع وما مدى مساهمتهما في الإنتاج المعرفي والتنمية الاقتصادية والارتقاء السياسي، وللوصول إلى هذه الأهداف يجب توضيح طبيعة العلاقة بين الجامعة باعتبارها منبرا علميا، والنخبة الأكاديمية باعتبارها فئة مثقفة منتجة للوعي، ولنجاح هذه العلاقة ننظر إلى ما مدى تدخل السياسة بينهما وكذا توضيح الصراع الدائم بين المثقف والسياسي، وهذا الوضع يعطينا الصورة التقريبية لحقيقة الديمقراطية في البلدان النامية، بالإضافة إلى المشاكل التي تعيشها الجامعة التي أثرت على مهمة النخبة الأكاديمية والبحث العلمي ونوعية التكوين.

الكلمات المفتاحية: الجامعة؛ النخبة الأكاديمية؛ السياسة؛ الديمقراطية.

Abstract

This study aims to showing the relationship that exists between the university and the academic elite, by clarifying their role in society and the extent of their contribution to knowledge production, economic development and political advancement, and in order to reach these goals, the nature of the relationship between the university as a scientific platform and the academic elite as a productive intellectual class For awareness, and for the success of this relationship, we look at the extent of policy interference between them, as well as clarifying the permanent conflict between the intellectual and the politician, and this situation gives us an approximate picture of the reality of democracy in developing countries, in addition to the problems that the university is experiencing that affected the academic elite mission, scientific research and the quality of training.

Key words: the university ; the academic elite; politics; democracy.

مقدمة

تبقى العلاقة بين النخب العلمية والجامعة علاقة مترابطة جدا، لأنهما يمثلان نسقا من أنساق المجتمع الحديث (مجتمع المعرفة)، وأصبحت الجامعة تمثل حضارة مجتمع، ومصدر تعبئة للأجيال وتكوينهم أي صناعة رجالات الأمة وساستها ومثقفيها. كما تعمل على التنمية في جميع المجالات، عن طريق البحث العلمي المتواصل لخدمة وازدهار المجتمع، ولن يتم هذا إلا عن طريق كفاءات أفرادها، النخبة العلمية المثقفة من أساتذة مكونين ومدربين بما يقتضيه التطور العلمي والتكنولوجي، طرفان لا يمكن الاستغناء عنهما إذا أراد أي مجتمع الاستمرارية في بناء نفسه وضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة ومكانة قوية بين الدول.

المؤسسة الجامعية باعتبارها كيان مادي ومعرفي، وتطورها ونجاحها ينعكس إيجابا على تطور ونجاح المدرس الجامعي. خاصة في المجتمعات النامية نجد غالبية الجامعات تابعة للحكومة، الجزائر هي الأخرى جميع جامعاتها ومعاهدها حكومية، كما أنها ما زالت في حالة مد وجزر من أجل إنشاء جامعات خاصة، التي تعتمدها الكثير من دول العالم المتقدمة، حيث برهنت الجامعة الخاصة على نجاحها الأكاديمي والمعرفي والمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. أما الوضع في الجزائر يستدعي طرح الكثير من الأسئلة، حول حرية المدرس الجامعي كمثقف في نقد السلطة، وعلاقة المدرس بالجامعة كفضاء يجمع الكثير من المتناقضات الاجتماعية والسياسية والفكرية والثقافية، في ظل تحكم النظام على المؤسسة الجامعية تسييرا ومراقبة، حتى منصب رئيس الجامعة يعتبر سياسيا أكثر منه إداري تسييري، وعليه يمكن طرح التساؤل التالي: ما هو الدور الحقيقي للجامعة والنخب الأكاديمية في المجتمع في ظل التطورات السياسية والاجتماعية الراهنة والسريعة في الجزائر؟.

1- الجامعـة الجزائرية بين البحث العلمـي والتغير الاجتماعـي والسياسـي

تَغَير المفهوم التقليدي للجامعة في العقود الأخيرة، باعتبارها المكان الذي يكتسب فيه الطالب لمجموعة من المعارف حسب التخصص، ثم يحصل على شهادة تأهله إلى

دخول عالم الشغل، أما الجامعة الحديثة فهي مكان للبحث العلمي والتكنولوجي، الذي يصاحبه الاستثمار في الإنسان والعلم من أجل تطوير الجامعة والمجتمع.

1-1- البحث العلمي ودوره في نهضة الجامعات والمجتمع

البحث العلمي هو منهج يعتمد عليه الفرد والمجتمع للإجابة عن الأسئلة، والوصول إلى حقائق أَرَقت الإنسان منذ فجر التاريخ. وهي في نفس الوقت قفزة نوعية للجامعة في مجال البحث العلمي، للمساهمة في التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. "وبهذا يتبن لنا بأن علاقة البحث العلمي بالجامعات كعلاقة الأكسجين بجسم الإنسان، فبدون بحث علمي جاد سيؤول مصير الهيئات الجامعية لا محالة إلى الشلل و الركود، ولقد أدرك كثير من الساسة والحكام أهمية العلم والبحث العلمي لنهضة شعوبهم من أجل نهضة أوطانهم"(كبار عبد الله، 2014، ص 300). لكن في المقابل تحتاج المؤسسة الجامعية مسايرة التغيرات العالمية، للمحافظة على مهمتها حسب متطلبات وحاجات المجتمع، فلا يمكن أن تعمل الجامعة في جو تنعدم فيه حرية البحث العلمي، وسيطرة الأنظمة السياسية على سيرها الإداري والمعرفي. وهذا ما يحدث في جامعاتنا حيث أصبحت قاعات الجامعة عبارة عن غرف لتلقين وتمرير بعض الدروس النظرية، بمناهج قديمة جامدة غير قادرة على مسايرة مستجدات العصر، من تطور تكنولوجي وتحول سياسي واجتماعي كبير.

يجب إعادة النظر إلى المؤسسة الجامعية من أجل الخروج من الأزمات المختلفة، واللحاق بالدول المتقدمة لا يكون إلا بالتقدم المعرفي، لأن "البحث العلمي والتكنولوجي هو العنصر الأساسي لنمو الدول ورقيها، وما شهدته بعض الدول من تقدم في هذا المجال في فترة زمنية قصيرة يرجع إلى إعطاء هذا الجانب الحيوي الكثير من الدعم بكل ما يحتاجه من قدرات مالية وفنية حتى يتمكن من النمو والتقدم. كما تجدر الإشارة أن البحث العلمي والتكنولوجي ليس فقط شأن حكومي، بل إن الشركات العالمية الكبيرة تخصص مبالغ ضخمة من فوائدها المالية لهذا الجانب، حيث نجد الدول المتطورة تنفق بسخاء على البحث العلمي والتكنولوجي، سواء كان من جانب الحكومة أو من جانب الشركات الخاصة"(عائشة عباش، 2017، ص 2). لا يمكن الاستغناء عن الجامعة للوصول إلى مجتمع متطور، فهي تمثل بوابة المستقبل وحاضنة الأجيال، كما تحتاج المؤسسة الجامعية إلى نخبة من المدرسين في شتى المجالات، في ظروف مناسبة تستطيع الجامعة إنتاج كل شيء، حتى في المجال السياسي لرجالات القرار السياسي من خلال الدراسات الاستشرافية.

كما وضحت كريمة حوامد أهمية العلاقة بين سلطة المعرفة وسلطة السياسة، في بناء قاعدة علمية ومعرفية لخدمة الجامعة والارتقاء بها وتنمية المجتمع وتطويره، على أنه "من المفترض وجود علاقة ممنهجة ووثيقة وهادفة، بين سلطة المعرفة المفترضة في خطاب البحث العلمي، وبين سلطة السياسة والاقتصاد القائمة في المؤسسات الحكومية ومراكز النفوذ والمال في المجتمع، لأنه بين السلطتين تقع سلطة المؤسسات التعليمية من جامعات ومعاهد ومراكز بحث، في إطار غياب هذه العلاقة يُفقد البحث العلمي"(كريمة حوامد، ص 429). لا تبدو السلطة مهتمة كثيرا بالبعد الاستراتيجي للجامعة، لأن اهتمامها الأكبر منصب على مسائل سياسية والتحولات الخارجية والظروف الأمنية. هذا الإهمال للمؤسسة الجامعية لديه أسبابه التاريخية، من أهمها تغير الأنظمة الحاكمة التي تغيرت معه النظرة إلى "العلم" والجامعة، وزادت الظروف الاقتصادية التي مرت بها الجزائر تهميشا لها بسبب الميزانية التي تستهلكها، وتبعتها الأزمة الأمنية وسوء التسيير والتسيب، كلها ظروف أغرقت الجامعة في مشاكل لا متناهية. والسبب الرئيسي هو الإرادة السياسية لأنه مع تحسن الوضع الأمني والاقتصادي، ما زالت تسير في نفس الإطار السلبي، بل زادت المشاكل تعقيدا خاصة مع إهمال نخبها الأكاديمية.

1-2- واقع الجامعة في ظل التحولات السياسية والاجتماعية

العلاقة بين الفضاء الجامعي والتحولات السياسية والاجتماعية، أو بالأحرى نقطة التلاقي بينهما تتمثل في الأمن الفكري، وكيف يمكن تأمين هذا المفهوم ونشره كثقافة داخل المجتمع، في ظل التحولات التي يعرفها المجتمع الجزائري سياسيا واجتماعيا، رغم أنها تحولات غير مُطَمئنة وغير مستقرة. وعليه تطمح السلطة على توفير الأمن الفكري لتخطي أزماتها المتتالية، فتنظر إلى الجامعة على أنها الحاضنة لفئة الشباب وهي الفئة التي ارتبط بها العنف بشتى أنواعه، وقبل أن تُهيئها على إنتاج الفكر الأمني وجب إصلاح المنظومة الجامعية. كما تقول زبيدة الطيب "إن تشكل ذلك الوعي المأمول يبدأ من الجامعة ويُصنع في مخابرها وأقسامها ومدرجاتها، وبين مختلف مكوناتها وعناصرها، فالجامعة هي الفضاء الذي تصنع فيه الأفكار الحية بالقدر الذي تبعث فيه الحياة في الأفكار الميتة والقاتلة. وهي الفضاء الذي يقع عليه التعويل في صناعة أمن فكري يمتد إلى خارج أسوارها، ليشمل المجتمع وسائر مؤسسات الدولة"(زبيدة الطيب، 2018، ص 79). من خلال هذا يتضح دور الجامعة في نشر الأمن الفكري داخل المجتمع، أمنٌ يضمن استقرار السلطة سياسيا

اجتماعيا بتكلفة أقل، وكثيرا ما استثمر النظام على توفير الأمن الاجتماعي وكلفه الكثير من الأموال.

عمد النظام السياسي في الجزائر على غزو الجامعة وترويضها، خاصة مع الانفتاح السياسي الذي سمح بإنشاء جمعيات سياسية، حيث تشكلت الكثير من التنظيمات الطلابية التي رأت السلطة أن تعبئتها سياسيا يخدم مصالح الأحزاب والنظام. وهذا ما يلاحظ في كل الاستحقاقات الانتخابية، تتجند كل التنظيمات الطلابية لخدمة أحزابها السياسية. أما النخبة الأكاديمية فغالبيتها خارج إطار النقد السياسي (السلطة)، حتى مع التحولات السياسية التي يمر بها النظام لا نجد الأكاديمي المثقف الرافض للوضع السياسي، نظام أصبح عنصرا مهددا للديمقراطية والحريات رافضا لعملية التداول على السلطة. حتى الأوضاع الاجتماعية أصبحت متعفنة ونتائجها الهجرة غير الشرعية ومظاهر العنف منتشرة في كل مكان، وغلاء معيشي أرهق المواطن، وكأن الجامعة والمثقف الأكاديمي والطلبة عناصر منفصلة عن المجتمع وتحولاته السياسية، وهذا ما يجعل الجامعة الجزائرية بعيدة عن واقع المجتمع عاجزة عن تسيير نفسها.

باعتبار أن التعليم هو جزء مهم في الفضاء الجامعي، وارتباطه بعملية التحول الاجتماعي، حيث تطور ليصبح علاقة جدلية بين التعليم والتحول بين المنظرين، وتمثل الموقف الأول بأن التعليم لديه دورا أوليا في إحداث التحولات الاجتماعية، أما الموقف الثاني فيعطي التعليم دورا ثانويا. ويقول هاني محمد بهاء الدين في هذا الصدد "فقد وُجدت هذه المواقف بداية كقضية خلافية جسدها كلا من راسل Bertrand Russel وهالدان J.B.S Haldan استعرت كمناظرة حول إشكالية: هل العلم مكرس لتحرير الإنسان ونماء الإنسانية، أم أنه لابد أن يوظف لخدمة الأقوياء. وكان رأي الأخير ميالا إلى أن العلم سيفتح أفاق مطردة الرحابة أمام الإنسانية، بينما كان الأول أقل تفاؤلا طبقا لعبارته: أنا مرغم على التخوف من أن العلم سيستغل لدعم قوة الجماعات المسيطرة"(هاني محمد بهاء، 2017، ص 13). لأنه كلما كانت الجامعة تابعة للدولة سياسيا وإداريا وتسييريا، كلما كان التعليم في خدمة النظام السياسي، ومن خلال هذا تبرز أهمية تحرر الجامعة من السلطة السياسية، للوصول إلى أهدافها العلمية والاجتماعية، وعليه يمكن القول أن التعليم يساهم في التحول الاجتماعي الفعال إلا إذا تحررت الجامعة من قبضة السياسة.

2- العلاقة التفاعلية بين الجامعـة والمجتمـع

عرفت المجتمعات الإنسانية تطورا كبيرا في شتى المجالات، وهذا التطور السريع أنتج الكثير من التفاعلات، وأظهر العديد من المشاكل المتعددة المنتشرة في المجتمع. وفي ظل هذا التطور السريع للمجتمع أُنشأت الجامعة كمؤسسة معرفية، وقد ساهمت الكثير من الأسباب والمتغيرات على تطورها، حتى أصبح يُنتظر منها المساهمة الفعالة تحديد المشاكل وإعطاء الحلول.

يؤكد الكثير من الباحثين "أن مسألة الارتباط والتفاعل بين الجامعة والمجتمع أصبحت أهم المؤشرات الأساسية التي تُعبر عن تقدم أو تخلف المجتمع، وهذا التفاعل يعبر عنه بمجتمع المعرفة، فلم تعد الجامعة مؤسسة بحث وتأطير فحسب ولكن حلقة مهمة ومحورية في عملية التنمية المستدامة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، ولا يكون ذلك إلا من خلال تطوير العنصر البشري"(محمد يعيش وبوبكر حميدي، 2016، ص 167). في المقابل نرى تذيل الجامعات العربية للتصنيف العالمي، أما الجامعات الجزائرية فهي خارج التصنيف، وهذا دليل على عدم اهتمام السلطة بالجامعة (المعرفة). في حين أن مجتمعاتنا غارقة في مختلف المشاكل والتسيب، وهي في حاجة ماسة إلى المؤسسة الجامعية للمساهمة في تنمية المجتمع والخروج به من الأزمات المتراكمة.

رغم أن الجامعة أصبحت تساهم ولو قليلا في تطوير وتنمية المجتمع، إلا أن الكثير من الباحثين يرون أن غالبية الجامعات أصبحت بعيدة عن الواقع، تعطي دروس نظرية أكثر منها تطبيقية، ودخلت في دوامة التكرار والروتين المعرفي، وهو تقصير معرفي لأن "الجامعة لم تحقق بعد المشاريع الفكرية، ولم توفر فضاء التجاوز، ونحن هنا بصدد الحديث عن ثنائية (الحضور والغياب)، حضور الجانب النظري والاجترار الفكري أحيانا وغياب المشروع"(بصديق زهرة، 2016، ص 16). لماذا هذا التراجع الرهيب الذي تعيشه الجامعة، في عصر يعرف تطورا سريع ومستمر، ويعيش تحولات ومشاكل كثيرة؟، هل هو تراجع دور الجامعة ووظيفتها المجتمعية، أم أن الجامعة لم تستطع مُجارات تحولات المجتمع؟. أم أنه تقصير وسوء تسيير من القائمين عليها؟.

كما أن السلطة الوصية عملت على تنظيم ورشات، وإنشاء لجان متخصصة في مراقبة المنظومة التربوية والعلمية، حتى تواكب كل المتغيرات المعرفية والاجتماعية بالإضافة إلى احتياجات السوق الوطنية. "ويذهب تقرير اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة

التربوية في تقييمه لوضعية التعليم العالي، إلى أن الجامعة الجزائرية لا تكتفي بتدريس مختلف العلوم، بل تقدم أفكارا نقدية حول أوضاع المجتمع، وهي لذلك يجب أن تكون في صدارة الاهتمامات الشعبية ضد التخلف والتبعية، جنبا إلى جنب مع الدولة"(الطاهر ابراهيمي، 2003، ص 150). رغم كل المجهودات التي تقدمها الدولة للجامعة إلا أن مخرجاتها لا تتناسب واحتياجات المجتمع، سواء من حيث الكم والكيف، وخاصة في العلوم الإنسانية والاجتماعية والآداب، فيها وفرة لا تتناسب ومناصب المتوفرة للشغل، وضعية جد معقدة تحتاج إلى إستراتيجية وإرادة سياسية للخروج من هذه الأزمة.

2-1- الجامعة في خدمة المجتمع المعرفي والثقافي

ساهمت الجامعة في الإرتقاء بالمعرفة، خاصة بعد التطور الذي عرفته من تخصصات جديدة في شتى المجالات، مما انعكس إيجابا على تطور المجتمعات، وجعل العالم يعيش في فضاء معرفي متقارب وسَهَل معرفة الثقافات الأخرى حتى أصبحت الجامعة حلقة وصل علمي وثقافي للعالم. "وستظل الجامعات بالنسبة لرجل العالم المتقدم والإنسان الواعي هي القلعة الأمامية التي منها يتم التخطيط، والتحضير لتجاوز الخطوط الأمامية، وطرق بوابات جديدة في عالم الكشوفات والاختراعات، وتنظيم أساليب حياتية على منهاج ذوقي متميز يشكل في مجموعه ما يسمى بالعرف الحضاري، الذي يفرز ذلك الإنسان أو الرجل المتحكم في وسائل التنمية"(شعباني مالك، 2009، ص 3). لذلك برزت الجامعة كمنارة علمية وثقافية تنير حاضر المجتمع ومستقبله، واتضحت معادلة التطور التكنولوجي الكبير الذي تقدمت فيه دول الشمال بسنوات عن دول الجنوب، وهيمنتها على جميع المجالات المعرفية والاقتصادية، حتى أصبحت تستعملها للمساومة والضغط لكسب قضايا إقليمية وأمنية لصالحها (حرب المعرفة والمعلومات)، لهذا اهتمت هذه الدول على تطوير الجامعة كفضاء علمي وإنشاء مراكز التفكير المتخصصة.

دليل هذا الاهتمام ما تنفقه الدول المتقدمة على كل ما يتعلق بالبحث العلمي خاصة التكنولوجي، مقارنة بالبلدان العربية. ولتطوير هذا القطاع الحساس "لا بد من معرفة وضعية البحث العلمي في بلداننا، فمثلا الوطن العربي ومنه الجزائر لا يخصص سوى 0.27% من دخله القومي للبحث العلمي، مقابل 3% في البلدان المتقدمة، أما إسرائيل فتنفق حوالي 2.5% على عملية البحث العلمي"(شعباني مالك، 2009، ص 6). هذه الدول تطورت باهتمامها المعرفي وتقديسه وإعطاء الأهمية للتعليم الجامعي،

فتصدرت القوائم في شتى المجالات والمعارف، وصدرت ثقافتها للعالم بالمعرفة حتى انتشرت لغتها في جميع الجامعات والمجتمعات. لو أنفقت البلدان العربية على البحث العلمي نصف ما تنفقه الدول الغربية، لا خرجت من تخلفها وتراجعها الاقتصادي والثقافي، كما أنها تهتم بالجانب العسكري الذي يستهلك ميزانية ضخمة، تساوي عشرات الأضعاف على ما تخصصه للقطاع العلمي والتربوي. وعليه فان البحث العلمي يعيش أزمة حقيقية، مما أثر سلبا على تقدم المجتمعات العربية وتراجع ثقافتها بل دخلت في متاهات لا تخدم ثراءها وتنوعها.

أما جمال غريد فيرى أن أزمة الجامعة الجزائرية أعمق، حيث يقول "إن مشكلة نقل المعرفة، التي تعد أساسية بشكل واضح، هي في الحقيقة جزء فقط من المشكلة الأكبر للجامعة التي سيتم بناؤها. في الواقع، ليس من الممكن جعل الاقتصاد "الأم" لكل الأسئلة: أي جامعة لمجتمعنا؟ هذا السؤال الأساسي قد تم التحايل عليه في كثير من الأحيان"(Djamel GUERID, 2014, p 145). لأن المجتمع أصبح أكثر تعقيدا ويحتاج حلولا مستعجلة، والجامعة أصبحت أكثر بعدا عن المجتمع الذي يعيش في مشاكل وظواهر اجتماعية كثيرة، مثل البطالة والهجرة والعنف، كما أن الشباب لم يعد يؤمن بأن الجامعة والشهادة تُؤمن له مستقبله، في ظل وجود تخصصات لا تخدم الطالب ولا المجتمع، وفي مقابل ذلك اعتمد النظام على سياسة توجيه الطلبة لدراسة التخصصات الأدبية على حساب التخصصات العلمية.

البداية الحقيقية للجامعة في تنمية المجتمعات العربية، كانت بعد تخلصها من الاستعمار الأوروبي، خاصة في بلدان المغرب العربي مثل الجزائر وتونس والمغرب، حيث "يذكر عبد الدائم أن الدور الاجتماعي للجامعة بدأ منذ الستينات، حين مثل شباب الجامعات طليعة حركة مجتمعية ضخمة لنقد الجامعات والمطالبة بتطوير دورها الاجتماعي. وارتبطت هذه التطورات بانتشار فكرة مساءلة الجامعات عن مدى خدمتها لأغراض المجتمع (أحمد فلوح، 2016، ص 221). ورثت الجزائر بعد الاستقلال جامعة واحد، واستمر النظام التدريسي فيها بالطريقة الفرنسية منهجا ولغة، لكن التغيير الحقيقي للجامعة كان في سنوات السبعينات، هذا التحول رغم كل الصعوبات، انشأ جامعة جزائرية قوية ساهمت في تنمية المجتمع ودعمه بكل ما يحتاجه من إطارات وتقنيين، وأخرجت جيلا واعيا بدوره ومكانته كمواطن ساهم في خدمة مجتمعه.

2-2- الجامعة في خدمة المجتمع السياسي

عملت الجامعات في الكثير من المجتمعات الغربية، على تكوين وإنتاج النخب والصفوة، وتوظيفها في مختلف هياكل ومؤسسات الدولة، وذلك لزرع قيم ومفاهيم إيديولوجية معينة في مثقفيها، مما يقوي أهم المؤسسات الدولة حتى تصبح حاجزا ضد فكر الآخر(خاصة في زمن القطبية).

وهذه الطريقة استعملت في الجامعات الفرنسية في فترة نابليون وما بعدها، من أجل تكوين فئة تدافع عن العرش الملكي وضمان استمراريته، وكذا ضمان التعليم لأبناء الطبقة البرجوازية وأرباب العمل، حيث استمر هذا المنهج حتى بعد الثورة الفرنسية. نفس المنهج استعملته جامعات أوروبا الشرقية الماركسية، وعملت على ترويجه للدول المجاورة والصديقة، وهو فكر إيديولوجي يروج للماركسية اللينينية. كما سارعت الجامعات الأمريكية على إنتاج النخب السياسية والاقتصادية، لترويج حتمية التفوق الأمريكي على العالم، بالكثير من الطرق الفكرية النظرية والإيديولوجية (علال بن عيسى، ص 76-77). لأن النخب السياسية قبل أن تتمرس في الحياة السياسية، تتشبع بالمبادئ والمفاهيم السياسية حتى ولو كانت نظرية، وعليه تلعب الجامعة والمعاهد دورا مهما في تهيئة النخب السياسية المستقبلية.

2-3- الجامعة في خدمة المجتمع الاقتصادي

الجانب الاقتصادي مهم كثيرا لأي مجتمع لاستقراره سياسيا واجتماعيا ، لأن رفاهية المجتمع تصنع تناسقا وتطورا بين الأنساق الأخرى، لأن الدول المتقدمة لم تصل إلى ما وصلت إليه اقتصاديا من تطور تكنولوجي، إلا باهتمامها بالعلم والجامعة ونخبها من خلال ربطها بانشغالات المجتمع. لذلك "تعتبر الجامعة أهم المؤسسات الاجتماعية التي تؤثر وتتأثر بالجو الاجتماعي المحيط بها، حيث أصبحت الجامعة في عصرنا الراهن أحد المقومات الأساسية للدولة العصرية الواعية، والبها ترجع مهمة نقل المجتمع من مرحلة التخلف إلى مرحلة متقدمة من النمو. ولم يعد دور الجامعة مقتصرا على مواجهة التحديات الآنية فقط، بل امتد إلى الاستشراف والتنبؤ بتحديات المستقبل، واتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة للتصدي لها قبل وقوعها، وذلك أثناء تطبيق خطط التنمية وبرمجتها"(دحمان بريني، ص 69). أما في الكثير من البلدان العربية نجد أن الجامعة كمؤسسة اجتماعية تعيش حالة انفصال عن مجتمعها، حيث أصبحت لا تقدم ما يدفع

المجتمع إلى التطور، إلا بعض الجامعات التي تعمل على المساهمة في التنمية رغم الإمكانيات المادية الضعيفة، لان الإمكانيات البشرية –الكفاءات-جد متوفرة والدليل نجاحها في الدول الغربية.

وعلى مستوى الفضاء العربي يقول عبد السلام عبد الله الجقندي "إننا في العالم العربي والإسلامي بحاجة إلى وضع سياسة لربط التعليم العالي بمؤسسات الإنتاج وذلك لإحداث تغيير يتناسب مع أوضاعنا الحالية وطموحاتنا المستقبلية، في إطار التعاون الوثيق بين مؤسسات الإنتاج وسائر المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، وفتح أبواب التعليم العالي لهذه المؤسسات، وإشراكها في التخطيط للجامعات والمعاهد العليا، وأن تكون الجامعات هيئات استشارية لتلك المؤسسات"(عبد السلام عبد الله الجقندي، 2008، ص 18). رغم المجهودات التي بذلتها الجزائر لإنشاء مؤسسات أكاديمية متخصصة في مجالات لها علاقة بالصناعة والفلاحة والتجارة، بالإضافة إلى حجم الإطارات التي تتخرج منها سنويا، إلا أن هذه القطاعات لا تساهم بالقدر الكافي في الناتج المحلي الخام، ولم تستطع تغطية حاجيات المجتمع الضرورية. إذا أين هو المشكل الحقيقي، هل هو نوعية مخرجات الجامعة، أم سوء التسيير الذي يستهلك الملايير من الدولارات؟، هذا يبين انه لا يوجد إستراتيجية لا على المدى القريب ولا البعيد.

3- دور النخبـة العلميـة فـي الجامعـة

تتنوع مهمة المدرس الجامعي في ثلاث وظائف رئيسية، لا يختلف عنها أي مختص في المجال الأكاديمي، متمثلة في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، هي أدوار تكمل بعضها البعض، فالتدريس هي المهمة الأولى للمدرس الجامعي، في تواصله مع طلبته ومع الأجيال المتواصلة في وسط معرفي علمي أكاديمي. ولا يمكن لأي مدرس أن ينفصل عن البحث العلمي، سواء في إطار المخابر البحثية أو كمجهود فردي، إذ يمكنه رفع مستواه المعرفي وجعله في تواصل مع كل جديد في عالم المعرفة. من خلال الدور الأول والثاني يَظهر الدور الثالث، فالتدريس هو أرقى المهن ويُعتبر خدمة مُوجهة للمجتمع، وكذا البحث العلمي يقوم بحل الكثير من المشاكل المجتمعية، ويعتبر المدرس الجامعي من بين الكثير من المنظمات الاجتماعية التي تقوم بخدمة أفراد المجتمع.

3-1- وظيفــة التدريــس والبحـث العلمــي

أصبحت جميع المجتمعات تولي اهتماما بتكوين أفرادها، فأنشأت الكثير من الجامعات والمعاهد والمدارس العليا، لذا أصبح التدريس ضرورة يجب توفيرها داخل المجتمع. حتى أصبح توفير فئة المدرسين ليست المهمة الأساسية، بل رفع كفاءاتهم من خلال التكوين المستمر وتحسين مستواهم، بما يتناسب مع التطور العلمي المتسارع الذي يعرفه العالم. "إذ أن المجتمع الحديث يستلزم توافر كفاءات ومهارات عالية في الأستاذ الجامعي فلم يعد يكفي الإلمام بالأساليب التقليدية في التدريس، بل لابد من إتقان الوسائل الحديثة في التعليم الجامعي، ومعرفة مصادر التعلم المختلفة وكيفية التعامل معها. ويعتبر التدريس الوظيفة الأساسية لجميع مؤسسات التعليم العالي، نظراً لأنه يشغل قدراً كبيراً من وقت الأستاذ الجامعي وفكرهم وله أثره البالغ على طلبة الجامعة من حيث تكوين شخصياتهم وتنمية قدراتهم ومواهبهم"(ليث حمودي إبراهيم، 2011، ص 197). ولا يمكن فصل التدريس عن البحث العلمي، "لأنه إذا انصرف الأستاذ للتدريس وحده يعرضه لخطر داهم، وهو أن يصبح التدريس عملا روتينيا، ويصبح تكراره الحتمي شاقا واستجاباته له ضعيفة، وقد يُهمل المدرس بذلك نشاطه الابتكاري فتتراجع مردوديته الإنتاجية، أما اهتمامه بالبحث يساعده على تنشيط عقله وفكره، دون أن ينسى الوظيفة الجوهرية في الجامعة وهي ربطها بالواقع وتلبيتها لحاجة المجتمع"(دحمان نوال، 2008، ص 99). نلاحظ ذلك التداخل في أدوار الأستاذ وأن مهنته لا تقتصر على التدريس فقط، بل تتوزع بينها وبين البحث العلمي وخدمة المجتمع، ويوجد بعض المدرسين يفضلون تقلد مناصب إدارية داخل الحرم الجامعي، غير أن بعض الأساتذة يرفضون دمج مهنة الإدارة في عالمهم المعرفي، لأنها تقيدهم على أداء واجبهم الرئيسي.

ومن أسباب التي جعلت المدرس يهتم بالبحث العلمي أكثر خاصة في الدول الغربية، هو الطلب المتزايد على البحوث الأكاديمية سواء في مجال العلمي التقني المرتبط بالتكنولوجيا، أو الاجتماعي المرتبط بدراسة الظواهر وعمليات سبر الآراء، وهذا الوضع دفع المدرس بتخصيص وقت أكبر للبحث، لأنه "مثل هذه الصفقات لا زالت تمثل اتجاها من اتجاهات توفير دخل للأستاذ الجامعي، بالتالي للجامعات مما يشجع على الاهتمام المستمر بالبحث العلمي"(بن شيخ عبد الرحمن والعقاب كمال، 2017، ص 16). من خلال هذه المعادلة نستنتج أن تطور المجتمع وازدهاره يعود بالإيجاب على المدرس الجامعي في

مجال البحث العلمي والارتباط به، لدرجة اعتماد التدريس مهنة ثانوية كما يخلق جامعة ومدرس منتجين. وهذا يعطي للجامعة أكثر من دور ومهمة، أدوار أصلية مثل التعليم ونقل المعرفة والبحث العلمي، بالإضافة إلى أدوار جديدة متمثلة في خدمة المجتمع بطريقة حديثة، من خلال تسهيل حياة أفراد المجتمع عبر توفير تكنولوجيا متطورة ووسائل أكثر أمانا والحد من الظواهر الاجتماعية الخطيرة مثل العنف والهجرة غير الشرعية، وهي عبارة عن أفكار غالبيتها تخرج من مخابر البحث العلمي.

2-3- وظيفـة خدمـة المجتمـع

ارتباط المدرس الجامعي بعملية التدريس والبحث العلمي لا يعني انفصاله عن خدمة المجتمع والمساهمة في ترقيته، بل عكس ذلك، يعتبر المدرس من أهم المساهمين في تزويد المجتمع بالأفكار من خلال دراسة الظواهر أو الدراسات الاستشرافية، بالإضافة إلى تكوين الكثير من الطلاب الذين سيكونون طاقات شابة لخدمة مجتمعهم، كما يعتبر الإنتاج العلمي للمدرس من براءات اختراع وأفكار جديدة إضافة لرقي المجتمع وتطوره. ومن أهم الخدمات الاجتماعية التي يقدمها المدرس للمجتمع هي:

- تزويد المجتمع بحاجاته من القوى العاملة المدربة تدريبا يتناسب وطبيعة تغير المهن.
- تدريب الطلبة على ممارسة الأنشطة الاجتماعية مثل مكافحة الأمية الإدمان...
- تكوين العقلية الواعية لمشاكل المجتمع عامة والبيئة المحلية خاصة.
- ربط الجامعات بالمؤسسات الإنتاجية في علاقة متبادلة.
- الربط بين نوعية الأبحاث العلمية ومشاكل المجتمع المحلي.
- تفسير نتائج الأبحاث ونشرها للاستفادة منها في المجتمع.
- إجراء الأبحاث البيئية الشاملة التي تعالج بعض المشكلات المتداخلة(ونوقي عبد القادر ومزارة عيسى، 2017، ص 2).

لكن الملاحظ أن هذه الخدمات التي اعتمدها الباحث في علاقة المدرس بالمجتمع، مبنية في إطار محلي ضيق، لأن المدرس الجامعي المعاصر تخطى البيئة المحلية حيث أصبح يقدم خدمات اجتماعية لمجتمعه والمجتمعات الأخرى، سواء على أساس أنساني أو من أجل مصلحة مادية في ظل انتشار مؤسسات البحث الطبي والاقتصادي والخدماتي الهادفة للربح. ومن خلال الأهمية التي اكتسبها المدرس الجامعي، وفي ظل الأزمات العالمية

المتداخلة مثل الهجرة غير الشرعية والمتاجرة بالبشر والتهريب والجريمة المنظمة والمشاكل البيئية والأمراض الفتاكة، كلها مشاكل تحتاج إلى حلول وأفكار وهي أسباب دفعت المجتمعات إلى إنشاء مراكز التفكير للاستفادة من الأكادميين والخبراء.

ومن بين أهم الوظائف التي يختص بها المدرس الجامعي هي ترقية قيم المواطنة في المجتمع، فقد وضح إسماعيل بن خليفة ومصطفى منصور أدوار الانتلجينسيا لصالح المجتمع المدني من خلال ثلاث وظائف، أولها وظيفة التفكير والتنظير، باعتبار أن الانتيلجنسيا هي المخولة بصناعة العلم والأفكار وحل المشكلات.. وعلى هذا الأساس فان النخبة الجامعية مدعوة للقيام بدراسات حول السبل الكفيلة بترقية أداء منظمات المجتمع المدني، وصياغة نظريات تتماشى مع الواقع الجزائري. ثانيا وظيفة المساندة والمشاركة، من خلال الانخراط والتأطير في منظمات المجتمع المدني، حتى تسير بعقلانية وتدار بشكل علمي وديمقراطي. ثالثا وظيفة الدعاية والإعلان، حيث يمكن للنخبة الجامعية أن تلقي محاضرات عن ايجابيات العمل التطوعي في المجتمع، والانخراط في المنظمات المدنية، وهو عملية تسويق من النخب وحملات دعاية وإعلان، وهي طريقة تدعم ثقافة المواطنة والمشاركة (إسماعيل بن خليفة ومصطفى منصور، 2018، ص 20). تتنوع وظائف المدرس الجامعي نحو مجتمعه، حيث كلما اهتم بالبحث والتدقيق حول مشاكله الكثيرة والمتراكمة، سواء كانت مشاكل مادية (العنف، الحروب) أو معنوية (فكرية وثقافية)، كلما كان له دور فعال في إيجاد الحلول بالإضافة إلى ترقية الديمقراطية وتنمية المواطنة.

أدرجت الكثير من الجامعات العربية والعالمية في تقييم المدرس الجامعي، على مجموعة من النقاط من بينها خدمة الجامعة والمجتمع، وهي سياسة تشجيعية تدفع النخبة الأكاديمية على بذل أكبر جهد في خدمة مجتمعها، حيث لا يهم طبيعة الخدمة المقدمة لأنها لا ترتبط بتخصص العلمي للمدرس. ويختلف تقييم المدرس من جامعة إلى أخرى، فنجد معايير التقويم في النظام الياباني يعتمد على التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، أما بالنسبة للجامعات البريطانية فان وكالة ضمان الجودة (Q.A.A) وضعت عشر محاور لضمان جودة التعليم العالي، ومن بينها التفاعل مع البيئة والمجتمع(نادية عبد العظيم سيد أحمد، 2011، ص 10-11). هذه الطريقة المنتهجة في تقييم المدرس الجامعي

تربطه بقضايا مجتمعه، كما تساهم في ترقية الجامعة علميا وتكنولوجيا ويستفيد المجتمع من هذه التطورات المعرفية مما يحسن الأوضاع المعيشية للأفراد والجماعات.

4- الجامعــة والمثقف

البحث في العلاقة الموجودة بين الجامعة والمثقف، تدفعنا لطرح العشرات من الأسئلة حول التجاذب بينهما في إطار معرفي، وأحيانا أخرى تصبح الجامعة حلبة صراع في إطاره الأكاديمي. أو يمكن القول أن الجامعة أصبحت المنفى الأخير للمثقف الذي وجد نفسه في صراع مع السياسي، صراع قديم بينهما في ظل تبعية المعرفي للسياسي تحكمها علاقة القوة والمصالح. وهل يمكن القول أن المدرس الجامعي باعتباره مثقفا اكتفى بالفضاء الجامعي، لمزاولة مهنته وإلقاء محضراته على الطلبة، دون الخروج من أسوارها ناقدا للسلطة ومنيرا للجماهير كاشفا للظلم، أم أنه استسلم لواقعه واكتفى بالملاحظة. كما يقول بول روزان Paul Roasen "أن المثقف الجامعي الحقيقي من خبرتي الخاصة مثل طير نادر جدا، فنحن نعمل القليل لتشجيع الفكر، التفكير التعليمي داخل الحياة الجامعية، ولسوء الحظ معظم جمهورنا العصري أصحاب التعليم العالي يعملون على غرض مناقض لأهداف الإبداع والبحث"(بول روزان، تر: سارة الحيدان ويوسف الصمعان، 2017، ص 191). من خلال الوضع الذي تمر به الجامعة والمثقف الجزائريين نقول أنهما يمران بأزمة خانقة، والتأثير في هذه الحالة يكون متبادلا، لأن المشاكل الجامعية ستؤثر على وظيفة المدرس وتراجع دوره سيدخل الجامعة في سبات علمي وإنتاج معرفي، وهذه الوضعية ستكون عبارة عن حاجز بينها وبين المجتمع.

ومن أبرز الإشكالات التي تعاني منها الجامعة والمثقف، هي مسألة العلوم الاجتماعية والإنسانية التي أصبحت تصارع خصمين من أجل البقاء، الأول ذاتي دفع المثقف الجامعي يبرزه من خلال إشكالية المواضيع المطروحة للدراسة، سواء من خلال تكرارها أو تشابهها، مما يجعل إعادة النظر في تجديد مناهج البحث والخطاب، رغم ظهور الكثير من الظواهر الاجتماعية والسياسية خاصة في العالم العربي. وهذا ما أوضحته شرين أبو النجا في دراسة حول المثقف في الجامعة أن "ما يلفت النظر هو تأكيد كلٍّ من دريدا وسعيد وإيغلتون أهمية العلوم الإنسانية، فهي التي تدفع الفكر إلى الحركة لا إلى الجمود، وهي التي تحفز على إنتاج المعرفة بدلً من استهلاكها، وهي التي تستفز العقل من أجل أن يدافع عن حقه في طرح رؤى بديلة بدلً من الاستسلام للوضع الراهن (أو الراكد؟)"(شرين أبو النجا،

2015، ص 109). أما الخصم الثاني فهي السلطة التي تعتبر العلوم الاجتماعية والإنسانية، عدوا ومنافسا لاستقرارها وبقاء مصالحا حتى لا تعريها النخبة المثقفة أهمية، ودليل ذلك هو ما تتلقاه بعض التخصصات الجامعية من الضغط والمراقبة وتقييد برامجها الأكاديمية، مثل العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي، والفلسفة السياسية والانتروبولوجيا السياسية، كما عملت السلطة على حذفها في الكثير من الجامعات الجزائرية، واستبدلت بتخصصات أخرى لا تشكل تهديدا عليها، ولا تدفع الطلبة للتفكير والبحث في المجال السياسي للوطن.

إن محاربة العلوم الإنسانية والاجتماعية في البرامج الجامعية، هي صورة من صور محاربة المثقف، بخلفيات الحاجة إلى العلوم التقنية وذلك تماشيا مع التطور التكنولوجي وحاجة المجتمع إليها، إلا أن الحقيقة هي صراع السياسي القوي ضد المعرفي التابع. لأن "تعليم الإنسانيات يمثل بعداً مهماً من أبعاد الثقافة الديمقراطية في الجامعات، حيث تقدم مقرراتها وبرامجها معارف حول العالم والإنسانية، فضلاً عن قضايا المجتمع نفسه، وتعطى فرصاً للتحليل والتفكير النقدي"(خالد عبد الفتاح عبد الله، 2017، ص 141)، لأن رفع الثقافة الديمقراطية في الأجيال القادمة وبين أفراد المجتمعات الأمية، هو بداية التحرر الفكري والانتفاضة ضد الأنظمة الفاسدة والديكتاتورية. كما تعتبر العلوم الاجتماعية والإنسانية الأقرب إلى عالم السياسة، ولها تخصصات تعمل على غرس الوعي السياسي وثقافة الحرية والديمقراطية والحقوق لدى الطالب، وهذا يُنتج لنا فئة من الشباب المثقف الذي يحتوي على مبادئ التغيير والديمقراطية والكثير من الحريات، عكس التخصصات العلمية التي تبقى علاقتها بالسياسة أبعد مما يهددها.

موضوع آخر تطرق إليه بيار بورديو في إطار العلاقة بين المثقف والجامعة، وذلك من خلال لومه للمثقفين الذين يتركون دورهم (لعبتهم) الحقيقي وقضاياهم الخاصة في المجتمع، حيث يقول: "فإن المثقفين أنفسهم ملزمون بإدراك أنفسهم على النحو الذي تحدده هذه المصالح التي يمكن أن تفسر مواقفهم، بدلاً من أن تكون في عالم عدم النية الخالصة، "الالتزام" الحر، الخ. على سبيل المثال، من الأسهل أن نفهم لماذا يكون من الأسهل على المثقف أن يكون تقدمياً في مجال السياسة العامة أكثر منه في مجال السياسة الثقافية، أو بشكل أكثر دقة، سياسات الجامعة. الخ"(Pierre BOURDIEU,2002, p 62). ويقصد بيار بورديو "المصالح" على أن ارتباط وظيفة المثقف تعتمد على مصالح مادية أو

معنوية في اللعبة السياسية، أو ارتباطها بالنضال السياسي الذي يعتمد سواء على الموضوعية أو من أجل التمثيل الاجتماعي، لهذا نجد الكثير من مثقفينا يبتعدون عن وظيفة التفكير في مجال السياسات الأخرى، وعليه يمكن القول أن الجامعة كفضاء علمي أكاديمي تحتاج من النخب المثقفة لدراسة بنيتها ومتغيراتها وأدوارها السياسية والثقافية.

يبقى تراجع دور الجامعة سمة واضحة في تحديد العلاقات بينها وبين باقي المتغيرات الأخرى في الوسط العلمي والثقافي والسياسي، وهذا ما وضحه رونالد بارنيت في كتابه: إعادة تشكيل الجامعة، حيث قال "فلم تعد الجامعات تهدف إلى إنشاء ثقافات تثري تجارب نخبة من الشباب، فجموع الطلاب في أنظمة التعليم العالي العام، أكثر تنوعا في العمر والنوع والطبقة والعرق والثقافة، وكذلك فإن النخب قد تقلصت وتشظت ... وأخيرا ففي المجال الفكري الأوسع، يكون البحث (فيما وراء الحداثة) "تحت أي مسمى" يدعو إلى فصم الصلات بين الجامعة والعلم والتنوير"(رونالد بارنيت، تر: شكري مجاهد، 2009، ص 87). هذا الخلل الذي أصاب الجامعة في أحد مكوناتها وأدوارها يعود لعدة أسباب حسب بارنيت، من بينها الجدل الدائر حول إشكالية العلاقة بين التدريس والبحث العلمي داخل الجامعة، باعتبار أن البحث هو الدخيل والتدريس هو الأصل، ومدى تأثير البحث على التدريس – إيجابا وسلبا، خاصة وأن البحث أصبح يُخَصَص له ميزانية من الحكومات، وعلى أن مهنة الأستاذ المعاصر لا يجب أن تقتصر على التدريس فقط. ولأن البحث العلمي أصبح أكثر أهمية لدرجة أن الكثير من الدول أنشأت مراكز خاصة بالبحث والفكر الاستراتيجي، وهذه الأهمية زادت بروزا في عالم يشهد طفرة تكنولوجية كبيرة لارتباطها مع الاقتصاد – المجتمع الاقتصادي.

5- الجامعـــة والسيـــاســـة

الجامعة عبارة عن فضاء علمي وفكري ومعرفي، ينتج ويؤطر طلاب مختصين في مختلف العلوم، للمساهمة في خدمة المجتمع وتطويره ونهوض به. لكن لا يمكن فصل الجامعة عن السياسة، باعتبارها هيئة علمية هدفها معرفي، وهذا هو الملاحظ عند الكثير من أفراد المجتمع. هي مؤسسة وضعها النظام السياسي لخدمة المجتمع والسلطة، وهذا ما يؤكده ميشال فوكو عندما يقول "أعتقد بأن ممارسة السلطة السياسية، تتم كذلك عبر عدد آخر من المؤسسات، التي تتظاهر بأنها لا تملك شيئا مشتركا مع السلطة السياسية، باستقلاليتها عن الدولة، غير أنها ليست كذلك. يعلم المرء بأن الجامعة، وبصورة عامة كل

الأنظمة التعليمية التي تبدو وأنها ببساطة تنشر المعرفة فقط، صُنعت للمحافظة على طبقة اجتماعية معينة في موضع القوة، ولحصر امتلاكها لأدوات القوة دون الطبقات الاجتماعية الأخرى (...) يبدو لي بأن المهمة السياسية الحقيقية، في المجتمع كمجتمعنا، هي نقد عمل المؤسسات وخاصة تلك التي تبدو ظاهريا وكأنها محايدة ومستقلة"(ميشال فوكو، 2017). يبقى الدور الحقيقي للجامعة هو نشر المعرفة إلى الأجيال، لكن مع تغلغل السياسة في حياتنا اليومية وتعقيد القضايا السياسية في وقتنا الحالي، أصبحت الجامعة جزءا من السياسة سواء في مناهجها التعليمية أو بطريقة مباشرة مثل المنظمات الطلابية، بمعنى آخر أن الجامعة أصبحت تحت سيطرة النظام السياسي.

علاقة تبدو ظاهريا متباعدة بعض الشيء بين الجامعة والسياسة، لكن القليل من الدراسات التي تطرقت إلى هذا الموضوع، أكدت على أنها جد متشابكة وقوية مثل دراسة سعيد التل حيث يقول: "إن للتعليم بجميع مستوياته وأنواعه، ومنه على وجه الخصوص التعليم في الجامعة، علاقة وثيقة وعميقة بالسياسة. فإذا ما أخذ بوجهة النظر القائلة، إن السياسة هي الموضوع الذي يُعنى بكل ما يتعلق بالمواطن فكراً واتجاهاً وسلوكاً، فإن جميع المواطنين يتعاطون السياسة بشكل أو بآخر، وعلى هذا الأساس، يمكن القول وبصورة عامة، إن التعليم بجميع مستوياته وأنواعه هو عمل سياسي بالدرجة الأولى، وذلك لأن التعليم، وبصورة خاصة في عالمنا المعاصر، هو أكثر الأمور المتعلقة بالمواطن فكرا واتجاهاً أو سلوكاً ماضياً وحاضراً ومستقبلاً"(سعيد التل، 2014، ص 16). وعليه لا يمكن إنكار أن الجامعة هي أهم مؤسسة تقوم بعملية إنتاج النخب، خاصة إذا تطرقنا إلى النخبة التكنوقراطية التي تشبعت بالمعرفة الإدارية والتسييرية والتنظيمية – نظريا- في الجامعة، باعتبار أن النخبة التكنوقراطية أقوى النخب في الجزائر ولها نفوذ سياسي وإداري كبير، وقراراتها تصنع في الكواليس لأنها بعيدة عن – الأضواء- وسائل الإعلام.

يقول فرانك نيومان Frank Newman "إن القادة السياسيين أكثر انتقادا من سواهم للعمل الذي تقوم به الجامعات في تعليم الطلاب – وفي خدمة الأغراض العامة، وهم كثيرا ما يثيرون – وبصورة قاصية مؤخرا- موضوع زيادة فاعلية وكفاءة الجامعات، إضافة إلى فرض السيطرة والتحكم على ارتفاع التكاليف والحاجة إلى إجراءات لمعرفة مخرجات التعليم، وكذلك ضرورة إتاحة فرصة أكبر لإمكانيات الوصول إلى التعليم الجامعي"(فرانك نيومان وأخرون، تر: وليد شحادة، 2010، ص 128). باعتبار أن الجامعة

أصبحت أكثر ثقلا على السلطة من حيث تكلفتها ومخرجاتها، خاصة أن التعليم الجامعي في الجزائر مازال مجانيا، وتخصص له ميزانية كبيرة للتسيير والتكوين والتأطير، وهذا الوضع يعتبر مكلفا للسلطة التي بدأت تعمل على إدخال الجامعة الخاصة حيز العمل. أما مخرجات الجامعة لا تتوافق واحتياجات سوق العمل، بل أصبحت تخرج طلبة بطالين غير مؤهلين لأن غالبيتهم في شعب إنسانية واجتماعية. أما السبب الثالث فهو المثقف الذي ترى فيه السلطة تهديدا دائم، لذا عملت على تسييس الجامعة والتحكم في برامجها العلمية حتى على فضاء المدرس والطالب.

علاقة الجامعة بالسلطة في إطارها السياسي، تَعْرف الكثير من التنافر والقليل من التقارب، ويوجد الكثير من المبررات على ذلك من بينها، أن المجتمع الجامعي يدافع عن الحرية الكاملة في نشر وتبادل المعلومات، وهذا ما يقلق رجال السياسة وأصحاب القرار، وتبريرهم في ذلك، الأمن القومي فوق كل اعتبار. كما أن العلاقة بينهما يدخل فيها مصطلح الفكر، الذي يحتوي النقد والتحليل، باعتبار أن الجامعة تمتلك نخبة مثقفة قوية تمتهن النشاط الفكري، وخاصة تحليل الواقع الاجتماعي ونقد السلطة والدعوة إلى التغيير، وهذا ما يخيف السلطة ويرعبها. بالإضافة إلى أن الجامعة هي فضاء معرفي مفتوح، تنشط من خلاله فئة من النخب الأكاديمية والطلاب الذين يمثلون نخب المجتمع، بما يحملونه من ثقافة سياسية واجتماعية ووعي بما يحدث في مجتمعهم، وسلوكيات تميزهم عن غيرهم، هذه النخب المثقفة تخافها السلطة بما تحمله من فكر قد يتصادم مع فكرها ومصالحها (الإمام سالمة، 2016، ص 537). تعمل السلطة دائما على محاربة النخب المثقفة، وتحديد الحريات المعرفية داخل الجامعات وهذا ما جعل دورها العلمي ضعيف والاجتماعي والثقافي في تراجع. إلا أن وظيفة النخب الأكاديمية حتى ولو كانت تحليلية ونقدية للسلطة هدفها مراقبة النظام السياسي، بما يعمل على الحفاظ على الحريات ومصلحة العامة للمجتمع.

في هذا الإطار، يقول عدنان الأمين، يحدث "هذا في البلدان التي تعتمد القمع الكلاسيكي (القانوني وغير القانوني) في ملاحقة المعارضين أو مثيري الشكوك تجاه الأفكار والقيم السائدة، وهذا في نحو نصف البلدان العربية (مصر، والجزائر، والأردن، والسودان، وسورية، والعراق، وليبيا، وتونس، واليمن). في هذه البلدان ثمة أكاديميون ملاحقون أو معاقبون، وغيرهم صامتون، وفئة واسعة من المطيعين، وهؤلاء هم صلب

الجسم الأكاديمي"(عدنان الأمين، 2018، ص 72). إلى متى يتخلص المثقف من مضايقات السياسي؟، لأن تحرر المثقف هو تحرر للجامعة والفكر وللطالب، فكلما تعرض المدرس الجامعي الجزائري للقيود الفكرية والضغوط المهنية من النظام السياسي، سينعكس على الجامعة وسنشهد تسيبا فكريا وتراجعا رهيبا في الأفق القريب، في هذا الوضع سنرى مجتمع غير مسئول وأجيال فارغة من المواطنة وجاهلة لمستقبلها.

علاقة أصبحت جد واضحة خاصة في الوطن العربي، وما شهده من حراك "الربيع العربي"، كانت الجامعة حاضرة في تطوراته. لأن الطلبة الجامعيين أصبحوا أكثر وعيا لما يدور في اللعبة السياسية، وأصبحوا مدركين لهذه التغيرات والتحولات الاجتماعية والسياسية، وأنها تأثر على مستقبلهم ومجتمعهم وثقافتهم. لذا فان التنشئة والوعي السياسيين ترسخوا في الجامعة، من خلال المناهج التعليمية أو الاحتكاك مع الزملاء، فتحولوا إلى فاعلين سياسيين واجتماعيين بطريقة مباشرة، كالمشاركة في الاحتجاجات والإضرابات والمسيرات، للدفاع عن أهداف معينة أو رفض سياسة أو قانون انتخابي أو تغيير دستوري.

6- الجامعـــة وعلاقتها بالديمقراطيـــة

كثيرا ما أثيرت إشكالية العلاقة الموجودة بين الجامعة والديمقراطية، بكل أشكالها المتشعبة سواء بين قبضة النظام السياسي على المؤسسة الجامعية، أو بين تمكن مكونات الجامعة في ممارسة الديمقراطية، خاصة الهيئة التدريسية التي تعتبر حلقة ربط بين مكوناتها. ويبقى هذا الموضوع أكثر تعقيدا في البلدان التي لم تصل إلى الديمقراطية الحقيقية. كما وضح منير السعيداني "في علاقة الدّيمقراطية بالجامعة، حيث رَبطت بعض الدّراسات بين عمق الممارسة الدّيمقراطيّة في الجامعة ومدى استقلال هذه عن السّلطة السّياسيّة، وذلك انطلاقاً من المثال التونسي وباعتماد مؤشّرات على متغيّر استقلاليّة الجامعة (الحرّيات الأكاديمية، الاستقلاليّة الإداريّة والماليّة،...)، ومتغير الممارسة الديمقراطية (كيفية إدارة مناقشات "المجال العمومي الجامعي"، والعمليات الانتخابية داخل الجامعة)"(منير السعيداني، 2017، ص 101). بهذه المتغيرات يمكن الوصول إلى متغيرات أخرى، توضح إشكالية ممارسة المدرسين للديمقراطية بحرية تامة دون ضغط السلطة، وهم أدرى بمكونات الديمقراطية وكيفية تحقيقها والمحافظة عليها.

في ظل هذه المعادلة التي تعتبر صعبة التطبيق في الدول العربية، يطرح محمد فاعور سؤالا حيث يقول "كيف يرتبط التعليم والديمقراطية؟، ومجيبا بأن العديد من برامج التعليم في البلدان الديمقراطية الناضجة تُعلّم المهارات والقيم التي تُعْتبر بالغة الأهمية للعملية الديمقراطية وتؤثر في نوايا الطلاب واستعداداتهم للمشاركة المدنية والسياسية. أفضل الأمثلة على النظم التعليمية الفعالة في التربية على الديمقراطية تشمل فنلندا والدانمرك وكوريا الجنوبية"(محمد فاعور، 2011). ولكن لماذا الأنظمة السياسية في البلدان العربية ترفض تحرير الديمقراطية في العملية التعليمية؟، حتى أصبح التعليم في المجتمع العربي ينتج أفراد غير واعين سياسيا واجتماعيا وغي وطنيين. والسبب في هذا الوضع الذي وصلت إليه الجامعة ومخرجاتها، هو فساد الأنظمة السياسية الديكتاتورية، التي تسعى إلى إنتاج جيل قابل للعبودية حتى يستطيع النظام مواصلة الاستمرار في السلطة لتستمر معه اللاعدالة والفساد.

لا يمكن التعمق في العلاقة الموجودة بين الجامعة والديمقراطية، إلا إذا تطرقنا إلى دور الجامعة في تلقين المواطنة، حيث "أشارت معظم الإسهامات إلى أن تعليم المواطنة في الجامعات بشكل فعّال يسهم في صياغة شخصية الطالب، وأن هذا يتطلب برامج أكاديمية تستند إلى أنماط تعليمية غير تقليدية... وتقدم العديد من الجامعات حول العالم الآن برامج لتعليم المواطنة من خلال توفير فرص ومساحات للطلبة والطالبات لخدمة المجتمع، في إطار إدراك أن هذا التوجه لن يؤتي ثماره إلا من خلال تطوير مهارات التفكير النقدي والتحليل السياسي والاجتماعي لدى الطلاب. وعلى هذا استقر الأمر أَنَ أَنْجَع الأساليب لتعليم المواطنة هو الجمع بين المهارات الأكاديمية والخبرات الحياتية"(هويدا عدلي، 2017، ص 24). يمكن ملاحظة الأدوار بشكل واضح في تدريس المواطنة من خلال هذه الدورة الأكاديمية، يبدأ من المدرس الجامعي إلى طلبته الذين سيمارسون مهامهم الحياتية بعد الجامعة، مما يكسبهم الكثير من الخبرات، سواء لتنمية مجتمعاتهم بكل ما يمتلكونه من معارف، أو يواجهون به مشاكل مثل استبداد النظام أو أوضاع اجتماعية واقتصادية صعبة، لكن بطريقة حضارية وعقلانية بناءة.

بينت الدراسة التي قام بها عامر مهدي دقو حول التعليم الجامعي والديمقراطية في الوطن العربي، أن "هنالك اختلاف بين النتائج التي توصل إليها الباحثون في العلاقة بين التعليم بشكل عام والديمقراطية؛ فبعضهم، من أمثال راكام (Rackham) وليبست

(Lipset) وتشابوت ورامريز (Chabbott & Ramirez) يذهب إلى أن هذه العلاقة إيجابية، بمعنى أن المزيد من التعليم يساهم في تقدم المجتمع نحو الديمقراطية، والعكس بالعكس، أي أن الأمية وانخفاض مستويات التعليم يترافقان مع انعدام وجود أي خطوات باتجاه تحقيق الديمقراطية"(عامر مهدي دقو، 2017، ص 11). لكن غالبية البلدان العربية رفعت التحدي لتطوير التعليم عامة والجامعي بوجه الخصوص، والنتائج كانت تظهر أن سلبياتها أكبر من ايجابياتها، لأنها عملت على رفع الكم على حساب نوعية المخرجات، وأصبح الهدف من الشهادة هو الحصول على الوظيفة، دون ملاحظة أي فوارق كبيرة بين خريجي الجامعات والذين لم يستطيعوا الوصول إليها.

أصبحت الجامعة الجزائرية هيكلا علميا كثير المشاكل مما أدى إلى تمركزه في المراتب الأخيرة في جميع التصنيفات العالمية، وغالبية مخرجاتها ضعيفة المستوى هدفها الحصول على وظائف، ولا تتمتع بالوعي السياسي ولا الديمقراطي ولا الاجتماعي، ولا تستطيع إدراك ولا تحليل ولا استيعاب التحولات السياسية ولا التغيرات الاجتماعية المحيطة بهم. وما زاد الهوة بين الجامعة والديمقراطية هي السياسات الفاشلة التي مرت على مراحل تطويرها وبناءها، مما يُبين نية النظام في عدم دمقرطة الجامعة. هذا الوضع أنتج أجيالا متعلمة لكنها جاهلة ديمقراطيا غير قادرة على التعبير عن حالتها اليائسة، ورغم وجود حراك وانتفاضة في غالبية الدول العربية، إلا أن هذا الوضع لم ينبه الوعي – العقل– النائم والمنشغل عن حقوقه للنهوض والعمل على تجديد البنية السلطوية القديمة.

أحقية الجامعة بممارسة الديمقراطية تبدو بعيدة المنال في الجامعة الجزائرية، والحديث عنها يحتاج إلى ديمقراطية أكبر وسلطة عادلة وبنية اجتماعية متوازنة. وهذا ما تطرق إليه عدنان الأمين باعتبار أن "السياسة هي المحرك الرئيس لحكامة الجامعات العربية الحكومية. وهذا ليس عنصرا طارئا على الجامعات، فتاريخها يشهد على قوة السياسة فيها منذ زمن بعيد تحت شعارات مطلبية وحزبية ووطنية وعربية"(عدنان الأمين، 2018، ص 68). لأن تعيين رئيس الجامعة من طرف النظام هو أول خطوة لكسر وتشويه الديمقراطية، حيث كان من المفروض أن تُوضع معايير مبنية على الكفاءة والتميز والإنتاج العلمي، لتولي هذا المنصب الحساس بأبعاده المعرفية والتسييرية. كما يجب أن نلمس الديمقراطية في البرامج التعليمية الأكاديمية، وهذا يؤسس ويرسخ الديمقراطية في فكر

الطلبة لينعكس على سلوكياتهم في المجتمع، في هذه المرحلة نضمن بناء الديمقراطية وبقاءها داخل جيل متشبع بها. هذه هي الطريقة التي تخيف الأنظمة المستبدة وتهدد استقرارها، حيث تعمل على طمس كل ما يؤسس للديمقراطية من النخبة المثقفة إلى الجامعة والانتقال إلى فئة الطلبة.

7- مشـاكــل الجـامعــة الجـزائريــة

تعيش الجامعة الجزائرية جملة من المشاكل، التي أثرت كثيرا في تطورها وبروزها كمؤسسة هامة في المجتمع، كما ظهرت الكثير من المشاكل التي تضاف إلى مشاكلها القديمة المتراكمة، وزادت وتيرة هذه المشاكل مع اصطدامها بالكثير من المتغيرات، من بينها زيادة عدد سكان المجتمع وسياسات غير الناجحة لتطوير الجامعة والبحث العلمي، وفصل الجامعة عن تنمية المجتمع والاقتصاد. رغم محاولة النظام على إيجاد حلول إلا أنها لم ترق إلى المستوى المطلوب، سنذكر أهم المشاكل:

7-1- مشاكـل التكويـن والتأطيـر الجامعـي

حاولت الجزائر انتهاج وتفضيل سياسة الكم على الكيف (النوعية)، لرفع نسبة المتمدرسين في جميع الأطوار التعليمية، بدون دراسات استشرافية ومدى نجاح هذه السياسة على المدى الطويل، وكانت النتائج كالتالي:

- أكبر مشكل يمكن ملاحظته في الجامعة الجزائرية هو الأعداد المتزايدة للطلبة، مما أدى إلى ضعف الطاقة الاستيعابية، وهذا يعود إلى تشجيع الجزائر إلى ديمقراطية التعليم في ظل النمو السكاني السريع (ضغوط الطلب الاجتماعي على التعليم العالي).
- زيادة نسبة الطلاب والخريجين في التخصصات النظرية والإنسانية عن نسبتهم في الدراسات العلمية والتطبيقية.
- النمطية في التخطيط والمناهج والسنوات الدراسية ونمطية التكوين المبنية التلقين، بحث لا تفتح المجال للإبداع والابتكار الفردي(الأخضر عزي ونادية إبراهيمي، ص 416).

مشاكل كثيرة أرهقت الجامعة الجزائرية وتراجعت معها مكانتها الريادية ودورها العلمي والثقافي في المجتمع، وتراجع التحصيل المعرفي لدى الطالب والإنتاج البحثي لدى

المدرس، مما يعني انعكاس مشاكل الجامعة على الطالب والمدرس والمجتمع والاقتصاد والأخلاق.

2-7- مشكل التمويل وعدم توفر المرافق والتجهيزات

منذ الاستقلال اعتمدت الجزائر على سياسة مجانية التعليم من أجل تعميمه وتوسيعه على فئات الهشة، إلا أن تزايد عدد الطلبة بشكل كبير، دفع الدولة إلى تخصيص ميزانية ضخمة لتسيير هذا القطاع الحساس. ومع الأزمات التي ضربت الجزائر (اقتصادية وأمنية) في السنوات الأخيرة، قلصت السلطة هذه الميزانية في ظل التزايد المستمر للطلبة، مما أثر على الوضع العام للجامعة (البحث العلمي، التسيير، التوظيف، الخدمات الجامعية). "ويعود هذا المشكل إلى غياب سياسة تدعم مشاركة الطالب في نفقات التعليم العالي، ضعف انفتاح الجامعة على القطاع الاقتصادي للبحث عن مصادر جديدة للتمويل، تنامي الحاجة للموارد المحلية لتمويل التعليم العالي بسبب منافسة القطاعات الأخرى"(باركة محمد الزين وعبد الكريم مسعودي، 2015، ص 18). تبقى عملية فتح جامعات خاصة من بين الحلول المساهمة في إيجاد تمويل لهذا القطاع الحساس، وتخفيف الضغط على تمويل ودعم السلطة الذي يكلفها سنويا المليارات، في ظل ظهور الكثير من رجال الأعمال المهتمين بفتح جامعات خاصة، وهي فرصة لدخول عالم الجامعة الخاصة التي تعتمده الكثير من الدول الغربية.

أما مشكلة توفر المرافق والتجهيزات التي تعاني منها الجامعة، لها خلفيات وأسباب كثيرة من أهمها تزايد الرهيب لعدد الطلبة، وهي سياسة طبقتها السلطة وكانت على حساب النوعية، ولها أسباب سياسية اجتماعية. هذا العدد الكبير من الطلبة الذي تستقبله الجامعة يحتاج إلى هياكل تتناسب مع عدده، ويحتاج إلى منظومة واسعة لتسيير هذه الهياكل من جامعات وأحياء جامعية بالإضافة إلى تجهيزاتها، والتي بدورها تحتاج إلى ميزانية ضخمة. في الأخير كل هذه المشاكل تعود سلبا على مردودية المدرس، مما يؤثر على التكوين والاستيعاب المعرفي للطالب، بالإضافة إلى تراجع وظيفة المؤسسة الجامعية في ظل مخرجاتها التي لا تتناسب واحتياجات المجتمع وسوق العمل.

خـاتمــة

تبقى الجامعة من بين الحُصُون الأخيرة التي يَلتجئ إليها المثقف الأكاديمي، باعتبارها قلعة معرفية تجمع نُخبة من المُدرسين والشباب الراغب في المعرفة والتثقف، هَدَفُ الأول نقل العلم إلى الطلبة وتَناقُل المعرفة في البحث العلمي، وهدفُ الطلبة اكتساب العلوم بما يسمح لهم التخصص ومجابهة الحياة العَملية، ومنهم من يصبح مدرسا وكاتبا وباحثا وفئة أخرى تدخل المجال السياسي وقد تصبح من بين أصحاب القرار السياسي.

وهذا يعطينا نظرة عن أهمية الحرم الجامعي في حماية آخر المثقفين وبناء أجيال قادمة، وتلبية حاجيات المجتمع والاقتصاد من معرفة وابتكار وأفكار وتخطيط وثروة بشرية مؤهلة، إلا أن الجامعة تعيش الكثير من المشاكل مما أثر عليها وعلى نخبتها، خاصة تلك المشاكل التي ترتبط بنوعية البرامج الدراسية وحرية نقل المعلومة وتراجع البحث العلمي، من خلال هذا الوضع يقول غلام الله محمد "إن أزمة الجامعة، لاسيما في قطاع العلوم الاجتماعية، تكشف عن الأزمة العميقة للمجتمع الذي ينكر أن يعبئ المعرفة العقلانية التي يجب أن تكون موجودة في العالم وأن ينير مقالاته من أجل إتقانها"(Mohamed GHALAMALLAH, 2014, p 54). وذلك لدخول السياسي في عملها وتدخل السلطة في بنيتها، إلا أن الجامعة يمكنها أن تتخطى معظم هذه المشاكل والصعاب، لكن لا يمكنها مواصلة دورها ووظيفتها العلمية والثقافية والتنموية والإنسانية دون نخبتها العلمية.

قائمة المراجع

— أحمد فلوح، دور الجامعة في خدمة المجتمع، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 18، مارس 2016.

— الأخضر عزي ونادية إبراهيمي، دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة لواقع الجامعة الجزائرية)، المؤتمر العربي السادس لضمان جودة التعليم العلي.

— إسماعيل بن خليفة، مصطفى منصور، دور النخبة الجامعية المثقفة في تنمية قيم المواطنة في المجتمع الجزائري، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، العدد السابع (07): سبتمبر 2018، جامعة الوادي، الجزائر.

— الإمام سالمة، السياسة التعليمية والعلاقة بين الجامعة الجزائرية والسلطة: مقاربة في التحليل النظمي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد 27/ ديسمبر 2016.

— باركة محمد الزين وعبد الكريم مسعودي، تحديات التعليم العالي بالجزائر وآفاق التغيير، المجلة الجزائرية للمالية العامة، جامعة تلمسان، العدد الخامس/ ديسمبر 2015.

— بصديق زهرة، المدخل إلى ربيع فكري جزائري، مجلة دراسات إنسانية، جامعة مستغانم، الجزائر، 2016.

— بن شيخ عبد الرحمن، العقاب كمال، متطلبات إنجاح دور الأستاذ الجامعي في العملية البيداغوجية وفق القوانين المنظمة للتعليم في نظام ل.م.د، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية: المجلد الأول- العدد الرابع: ديسمبر 2017، جامعة العربي التبسي، الجزائر.

— بول روزان، الأسس الثقافية للتحليل النفسي السياسي، ترجمة: سارة اللحيدان ويوسف الصمعان، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، سنة 2017.

— خالد عبد الفتاح عبد الله، تعليم الإنسانيات والعلوم الاجتماعية في خطاب الجامعات العربية ومقرراتها، مجلة إضافات/ العددان 37/36 خريف 2016- شتاء 2017.

— دحمان بريني، دور الجامعة في خدمة المجتمع، مجلة أفاق للعلوم، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، العدد الثالث عشر- سبتمبر 2018، المجلد 4.

— دحمان نوال، النظام الإداري للجامعة ودور الأستاذ فيه (دراسة ميدانية بجامعة سعد دحلب بالبليدة)، رسالة لنيل رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2009/2008.

— رونالد بارنيت، إعادة تشكيل الجامعة: علاقات جديدة بين البحث والمعرفة والتدريس، ترجمة: شكري مجاهد، مكتبة العابيكان للنشر، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، سنة 2009.

— زبيدة الطيب، دور الجامعة الجزائرية في صناعة الأمن الفكري – الواقع والمأمول، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد الخامس/ جانفي 2018، جامعة باتنة 1، الجزائر.

— سعيد التل، الجامعة والسياسة، الدستور، عمان، الأردن، 2 شباط/ فبراير 2014.

— الموقع الالكتروني: https://www.addustour.com

— شرين أبو النجا، المثقف في الجامعة، لماذا يجب أن نقرأ الماضي؟، مجلة عمران، العدد 3/16 ربيع 2015.

— شعباني مالك، الجامعة والتنمية تأثير أم تأثر...؟، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد الرابع، جانفي 2009.

— الطاهر إبراهيمي، الجامعة ورهانات عصر العولمة: الجامعة الجزائرية نموذجا، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة1، الجزائر، المجلد الرابع، العدد الثامن، 2003.

— عائشة عباش، الإعداد الأكاديمي للمورد البشري بالجامعة ومتطلبات التنمية: دراسة تحليلية الواقع والرهانات، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، 31 يناير 2017.

— عامر مهدي دقو، العلاقة بين التعليم الجامعي والديمقراطية في الوطن العربي، مجلة إضافات، العددان 37/36، خريف 2016- شتاء 2017.

— عبد السلام عبد الله الجقندي، دور الجامعات في تنمية المجتمعات الإسلامية، مجلة الجامعة، الرباط، المملكة المغربية، العدد السادس، 2008.

— علال بن عيسى، الجامعة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، حوليات جامعة الجزائر1، العدد 31، الجزء الثاني.

— عدنان الأمين، الجامعات العربية وتحديات التغير الاجتماعي، مجلة عمران، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، دوحة، قطر، العدد 7/26- خريف 2018.

— فرانك نيومان وآخرون، مستقبل التعليم العالي: الشعارات والواقع ومخاطر السوق، ترجمة: وليد شحادة، العبيكان مكتبات ونشر، الطبعة الأولى، وزارة التعليم العالي، السعودية، سنة 2010.

— كبار عبد الله، الجامعة الجزائرية ومسيرة البحث العلمي، تحديات وأفاق، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 16/ سبتمبر 2014.

— كريمة حوامد، دور الجامعة الجزائرية في التنشئة السياسية كآلية لترقية وتعزيز المواطنة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، العدد التاسع، جوان 2016.

— ليث حمودي إبراهيم، مدى ممارسة الأستاذ الجامعي للأدوار التربوية والبحثية وخدمة المجتمع بصورة شاملة، مجلة البحوث التربوية والنفسية، جامعة بغداد، العراق، العدد الثلاثون، سنة 2011.

— محمد فاعور، التعليم والديمقراطية في العالم العربي، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 1 كانون الأول/ ديسمبر 2011، تاريخ تصفح الموقع: 2019/01/16. الموقع الالكتروني: http://carnegie-mec.org/2011/12/01/ar-pub-46068

— محمد يعيش وبوبكر حميدي، الوظيفة القيمية للجامعة في تحقيق أبعاد الوحدة الوطنية، مجلة معارف، العدد 20/ جوان 2016 (السنة الحادية عشر)، جامعة البويرة، الجزائر.

— منير السعيداني، الديمقراطية في الجامعات العربية، مجلة إضافات، بيروت، لبنان، العددان 37/36، خريف 2016- شتاء 2017.

— ميشال فوكو، خطر المؤسسات (الجامعة)، مقابلة تلفزيونية مع المفكر ميشال فوكو حول نقد مثقف للمؤسسات. الموقع الالكتروني: https://www.facebook.com/laphilocontemporaine/videos

– نادية عبد العظيم سيد أحمد، تجارب الجامعات العالمية في خدمة المجتمع، مجلة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، العدد الثاني والعشرون- 1432 هـ/ 2011 م.

– هاني محمد بهاء الدين، تطور التعليم الجامعي: التحديات الراهنة وأزمة التحول، المركز الديمقراطي العربي للنشر، الطبعة الأولى، برلين، ألمانيا، سنة 2017.

– هويدا عدلي، قيمة المواطنة لدى الجامعات العربية، مجلة إضافات، بيروت، لبنان، العددان 37/36، خريف 2016- شتاء 2017.

– ونوقي عبد القادر، مزارة عيسى، دور الأستاذ الجامعي في خدمة المجتمع، مجلة الأسرة والمجتمع، المجلد 1- العدد 10- 2017، جامعة الجزائر 2.

– Djamel GUERID, L'étudiant et le savoir : Celui qui pense et celui qui se souvient, COLLOQUE D'ORAN, Arak éditions, Alger/ novembre 2014.

– Ghalamallah Mohamed, l'Université : de la réforme de 1971 à la réforme du LMD, COLLOQUE D'ORAN, Arak éditions, Alger/Novembre 2014.

– Pierre BOURDIEU, Questions de sociologie, Les éditions de Minuit, Paris, 2002.